

العلاقة بين الدين الخارجي وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة 2004-2022

(دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL)

Analysis of the joint analysis between external debt and the general budget deficit in Iraq
for the period 2004-2022 using the ARDL model

أ.د. نزار ذياب عساف⁽²⁾

دعاء ساجد عبطان⁽¹⁾

كلية المعارف الجامعة

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الفلوجة

dr _nazar54@uoa.edu.iq

cae.h2448@uofallujah.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل العلاقة بين الدين الخارجي وعجز الموازنة العامة في العراق باستخدام بيانات نصف سنوية غطت المدة (2004-2022)، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطنة ARDL، وقد افترض البحث بان هناك علاقة عكسية بين الدين الخارجي وعجز الموازنة العامة في العراق، وبناءً على ذلك فقد كشفت التفاعلات الديناميكية في الأجلين القصير والطويل بان فرضية الدراسة قد تم اثبات صحتها، كما توصل البحث إلى أن الإيرادات الضريبية تشكل نسبة ضئيلة جداً وهذا يعود إلى الحروب التي تعرض لها العراق بعد عام 2003، فضلاً عن ضعف الاستقرار الأمني وتدمير البنى التحتية، مما أدى إلى صعوبة تحصيل الإيرادات الضريبية، وقد أوصى البحث بضرورة تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية، وذلك من خلال دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي والقطاع السياحي؛ وذلك لرفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: الدين الخارجي، عجز الموازنة في العراق، أنموذج ARDL

Abstract:

The research aimed to measure and analyze the impact of external debt on the public budget deficit in Iraq using semi-annual data covering the period (2004-2022). In order to measure this goal, an autoregressive model with slow time lags (ARDL) was used. The research assumed that there is a relationship There is an inverse relationship between the external

debt and the general budget deficit in Iraq. Accordingly, the dynamic interactions in the short and long terms revealed that the hypothesis of the study has been proven correct. The research also concluded that tax revenues constitute a very small percentage and this is due to the wars that Iraq was exposed to after a year. 2003 In addition to weak security stability and the destruction of infrastructure, which led to the difficulty of collecting tax revenues, the research recommended the need to diversify sources of revenues other than oil, by supporting other economic sectors such as the industrial sector, the agricultural sector, and the tourism sector, in order to increase their contribution to the gross domestic product. .

Keywords: external debt, budget deficit in Iraq, ARDL model

المقدمة

يعدّ الدين الخارجي أحد أهم المشاكل التي تواجه العديد من اقتصادات الدول المتقدمة والنامية ، وتعد القروض الخارجية من مصادر تمويل عجز الموازنة العامة ، والعراق من بين البلدان النامية التي تعاني من أزمة المديونية الخارجية لعدم كفاية الموارد المتاحة نتيجة لاعتماد اقتصاده بشكل رئيس على الإيرادات النفطية التي غالباً ما تتأثر بتغيرات أسواق النفط العالمية من حيث الأسعار والكميات المصدرة ، ومن ثمّ فإن حصول أي أزمة أو اضطراب في تلك الأسواق ينعكس بشكل مباشر على إيراداته ومن ثمّ يضطر إلى اللجوء إلى القروض الخارجية لتمويل عجز الموازنة العامة الذي ينشأ نتيجة لعجز الإيرادات العامة عن تمويل الانفاق العام .

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال معرفة العلاقة الحقيقية التي تربط الدين الخارجي بعجز الموازنة من خلال قياس وتحليل العلاقة بينهما للمدة المدروسة 2004-2022.

مشكلة البحث:

إن اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل رئيس على تمويل نفقاته العامة من إيراداته النفطية؛ نتيجة لعدم تنوع مصادر الدخل القومي ونظراً لتعرض هذه الإيرادات باستمرار إلى صدمات وأزمات سواء في الأسعار أو في كميات الإنتاج انعكس في التأثير المباشر على موازنته العامة ليشكل عجزاً شبه مستمر الامر الذي دفع العراق إلى اللجوء إلى الخارج لتحصيل القروض لتلبية احتياجاته المالية ومعالجة عجز الموازنة العامة مما أدى إلى تنامي حجم المديونية الخارجية لتشكل مشكلة حقيقية يعاني منها الاقتصاد العراقي

منهج البحث:

تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي – التحليلي باعتباره أحد أساليب البحث العلمي المعتمد في كتابة البحوث العلمية، فضلاً عن التحليل القياسي باستخدام أنموذج ARDL.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة مدى تأثير الدين الخارجي على عجز الموازنة العامة في العراق للمدة 2004-2022 باستخدام نموذج ARDL.

فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية مفادها وجود علاقة بين الدين الخارجي وعجز الموازنة العامة في العراق خلال المدة المدروسة.

الحدود الزمانية والمكانية

تتحدد حدود البحث الزمانية بالمدة 2004-2022، أما الحدود المكانية فتقتصر على الاقتصاد العراقي.

هيكلية البحث:

تضمن البحث المقدمة والمشكلة وهدف البحث ومن ثم تبويبه إلى أربع محاور تضمن المحور الأول: واقع الدين الخارجي في العراق ما بعد عام 2003، فتناول المحور الثاني: تحليل العلاقة بين الدين الخارجي وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة 2004-2022، بينما ركز المحور الثالث على نموذج ARDL ومميزاته، أما المحور الرابع فقد عرض نتائج نموذج ARDL ومناقشتها، وقد خلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: واقع الدين الخارجي في العراق ما بعد عام 2003

إن الاقتصاد العراقي لم يكن مصنفاً ضمن الدول المدينة قبل الوقوع في مثالب الحروب و الحصار، إذ إن المديونية الخارجية في العراق كانت تتم من خلال اتفاقات بين العراق والدول الدانئة، وهذه الاتفاقيات يتم من خلالها تسديد الديون المتراكمة عبر الإيرادات النفطية، مما أتاح للاقتصاد العراقي التمتع بمكانة مرموقة اقتصادياً، فضلاً عن حصوله على الثقة في المؤسسات الدولية في منح الائتمان من دون وجود خوف من عدم إمكانية تسديد ما بذمته من الديون، حيث كان الاقتصاد العراقي يعدّ من ضمن الدول النامية الغنية بفعل الثروات الطبيعية والطاقات البشرية الكبيرة، فضلاً عن امتلاكه من الاحتياطات من العملات الأجنبية والذهب.

وبالاستناد إلى ما تقدم، يمكن القول، بأن المديونية الخارجية في العراق قد بدأت بالارتفاع في الثمانينات، ومن ثم تفاقم خلال التسعينيات في مدة حرب الخليج وما بعدها من التزامات إثر الحروب والعقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على الاقتصاد العراقي، ويمكن تتبع مسار المديونية الخارجية في العراق من خلال الجدول رقم (1):

إذ يوضح الجدول، بأن الدين الخارجي ارتفع نتيجة تراكمه في السنوات السابقة فضلاً عن الأعباء المترتبة عليه، إذ بلغ (129630480) مليون دينار في عام 2004، ثم بعد ذلك انخفض إلى (19733220) مليون دينار في العام 2009 بمعدل نمو سنوي سالب إذ بلغ (62.1-%)، ويعود سبب هذا الانخفاض في الدين الخارجي إلى تطبيق اتفاقية نادي باريس التي تم على أثرها خفض الديون بنسبة (80-%)، إذ انخفضت ديون دول نادي باريس من (28994) مليون دولار في عام 2004 إلى (9930) مليون دولار في عام 2008، فضلاً عن ذلك انخفاض ديون دول خارج نادي باريس.

الجدول (1): هيكل الدين الخارجي في العراق للمدة (2004-2022)

السنة	دول نادي باريس (مليون دولار)	دول خارج نادي باريس (مليون دولار)	الدائنون التجاريون (مليون دولار)	المؤسسات المالية الدولية (مليون دولار)	الدين الخارجي (مليون دولار)	الدين الخارجي (مليون دينار)	معدل النمو السنوي %
1	2	3	4	5	6	7	
2004	28994	11579	19922	28293	88788	129630480	
2005	14691	9835	18461	28293	71280	105066720	(-18.9)
2006	16147	10031	4097	28257	58532	81418012	(-22.5)
2007	16478	10070	4097	28257	49839	60654063	(-25.5)
2008	9930	2719	3686	28117	44452	52097744	(-14.1)
2009	10094	2830	3681	28080	16866	19733220	(-62.1)
2010	10094	2830	3681	28048	42106	49264020	149.6
2011	10586	2879	3681	28013	45159	52836030	7.2
2012	9444	2712	3681	27977	43814	51087124	(-3.3)
2013	8639	2545	3681	27938	42803	49908298	(-2.3)
2014	8385	2462	3681	27920	42448	49494368	(-0.8)
2015	7153	2211	3558	27835	40757	48174774	(-2.6)
2016	5979	2044	3558	27792	39373	46538886	(-3.3)
2017	5819	1878	3558	27763	39018	46197312	(-0.7)
2018	5195	1711	3558	27766	38230	45187860	(-2.1)

(-3.9)	43414860	36730	27789	2790	1539	4612	2019
7.7	46762744	35861	27736	2615	1366	4144	2020
(-10)	42050000	29000	23694	1382	1233	2691	2021
(-31)	29000000	20000	14694	1382	1233	2691	2022

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين الخارجي،
للسنوات (2004-2019). وقد تم تحويل الدين الخارجي من الدولار إلى

الدينار عن طريق سعر الصرف الرسمي، كما هو في الملحق رقم (1). أما الاعوام (2020-2022): تقارير الدين
العام، جدول نشر الشفافية للدين الخارجي، متوفر على الرابط:

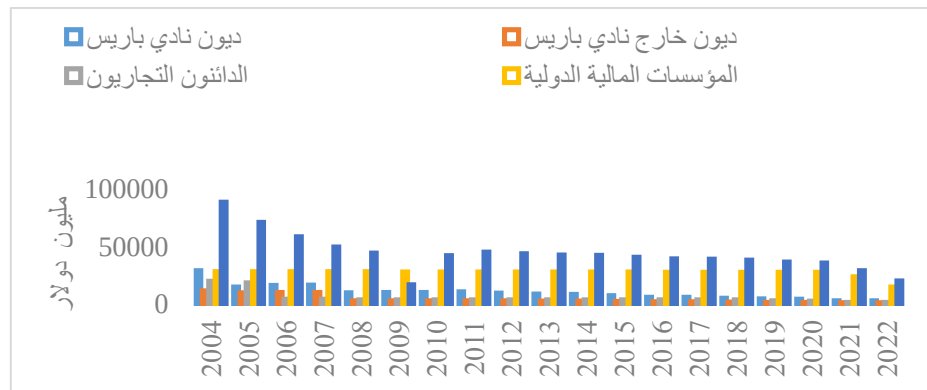
<http://www.mof.gov.iq/obs/ar/Pages/debtreports.aspx>

(2719) مليون دولار في عام 2008 بدلاً من (11579) مليون دولار في العام 2004، وأما الدائنون
التجاريون فقد انخفضت من (19922) مليون دولار في عام 2004 إلى (3686) مليون دولار في عام 2008، وأما
المؤسسات المالية الدولية فقد انخفضت هي الأخرى من (28293) مليون دولار في عام 2004 إلى (2808) مليون
دولار، ويعود سبب ذلك إلى فك العقوبات والقيود التي كانت مفروضة على الاقتصاد العراقي قبل عام 2004، فضلاً
عن ذلك، زيادة الإيرادات النفطية نتيجة زيادة أسعار النفط، مما أدى إلى حدوث فائض في الموازنة العامة، وهو الأمر
الذي أدى إلى زيادة مقدرة العراق على تسديد ديونه وانخفاض حجم الدين الخارجي، فضلاً عن انخفاض أعباء خدمة
الدين المتمثلة في الأقساط والفوائد.

وأما بعد ذلك فقد ارتفع الدين الخارجي من (49264020) مليون دينار في عام 2010 إلى (52836030)
مليون دينار في عام 2011، بمعدلات نمو سنوي موجبة إذ بلغت (149.6%) و (7.2%) على التوالي في عامي 2010
و 2011، وذلك بسبب زيادة الانفاق العام على الكهرباء إذ أدى إلى ارتفاع ديون دول نادي باريس من (10094) مليون
دولار في عام 2010 إلى (10586) مليون دولار في عام 2011، فضلاً عن ارتفاع ديون دول خارج نادي باريس من
(283) مليون دولار في عام 2010 إلى (2879) مليون دولار في عام 2011، أما بعد ذلك فقد انخفض الدين الخارجي
من (51087124) مليون دينار في عام 2012 إلى (29000000) مليون دينار في عام 2022، وبمعدلات نمو سنوي
سالبة إذ بلغت (31%-) في عام 2022، ولكن باستثناء عام 2020 الذي ارتفع فيه الدين الخارجي. و يعود سبب ذلك
الانخفاض في المديونية إلى التزام العراق بشروط دول نادي باريس وإعادة جدولة الديون الخارجية، إذ انخفضت ديون
دول نادي باريس بشكل كبير إذ بلغت (2691) مليون دولار في عام 2022، بالإضافة إلى انخفاض ديون دول خارج
نادي باريس إلى (1233) مليون دولار، وأما بالنسبة إلى الدائنون التجاريون فقد انخفضت ديونهم بشكل كبير أيضاً إذ
بلغت في عام 2022 (1382) مليون دولار، وكذلك الحال لديون المؤسسات المالية الدولية فقد انخفضت إلى (14694)
مليون دولار في العام نفسه.

وبناءً على ما تقدم، فإن جميع الدول في نادي باريس وخارج نادي باريس قد وافقت على تخفيض ديونها، وهذا يعني أن الحصة الأكبر كانت لدول نادي باريس التي انخفضت ديونها من (28994) مليون دولار في عام 2004 إلى (2691) مليون دولار في العام 2022، فضلاً عن انخفاض ديون دول خارج نادي باريس من (11579) مليون دولار في عام 2004 إلى (1233) مليون دولار في عام 2022، كذلك انخفاض ديون الدائنين التجاريين من (19922) مليون دولار في عام 2004 إلى (1382) مليون دولار في عام 2022، وأيضاً حصل انخفاض في ديون المؤسسات المالية الدولية إذ انخفضت ديونهم من (28293) مليون دولار في عام 2004 إلى (14694) مليون دولار في العام 2022.

وبناءً على ما تقدم، يمكن توضيح مكونات الدين الخارجي بالشكل البياني (1) للمدة (2004-2022).



الشكل(1): مكونات الدين الخارجي للمدة (2004-2022)

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (1) من برنامج Microsoft Office Excel 2013

يوضح الشكل (1) بأن الحصة الأكبر من الدين الخارجي كانت للمؤسسات المالية الدولية، ثم تليها ديون دول نادي باريس، ومن ثم ديون دول خارج نادي باريس والدائنين التجاريين.

ثانياً: تحليل العلاقة بين الدين الخارجي وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022).

يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة تتمثل في عجز الموازنة العامة لاسيما عند تقلب اسعار النفط، مما دفعه إلى الاستعانة بالقروض الخارجية لتمويل هذا العجز، ومن ثم أدى ذلك إلى تراكم المديونية الخارجية التي أصبحت عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد العراقي، ومن ثم يؤثر بشكل سلبي على عجز الموازنة العامة، كما يعرض ذلك الجدول رقم (5)، إذ بلغت الديون الخارجية (129630480) مليون دينار كما في عام 2004 بعجز موازنة قدره (871358.7) مليون دينار للعام نفسه.

أما في الاعوام من 2005 إلى 2009 فقد انخفض الدين الخارجي من (105066720) مليون دينار في عام 2005 إلى (19733220) مليون دينار في عام 2009، وبمعدلات نمو سنوي سالبة إذ بلغت (18.9-%) و(62.1-%) على التوالي خلال الاعوام ذاتها وبالمقابل قد حققت الموازنة العامة فائضاً مالياً من (14060564.9) مليون دينار في عام 2005 إلى (21237666.3) مليون دينار في عام 2008، وتعود أسباب هذه الانخفاضات إلى تطبيق اتفاقيه نادي باريس والتي تم على أثرها شطب(80%) من ديون العراق الخارجية، هذا من جانب ومن جانب آخر، فإن فك العقوبات

الاقتصادية التي كانت مفروضة على الاقتصاد العراقي وزياده الايرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، هي الأسباب الأخرى التي أدت إلى حدوث فائض في الموازنة العامة، وهذا يعني أن خفض الديون الخارجية قد أدى إلى تخفيف الضغط على الموازنة العامة وحدث فائض مالي فيها.

وأما فيما يخص عام 2009، فإن الموازنة العامة قد حققت عجزاً قدره (-346195) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب اذ بلغ (101.6-%)، وعلى الرغم من ذلك إلا أن الدين الخارجي قد انخفض في العام نفسه.

وأما فيما يخص عامي (2010 و 2011)، فقد زادت الديون الخارجية من (49264020) مليون دينار في عام 2010 إلى (52836030) مليون دينار في عام 2011 وبمعدلات نمو سنوي موجب، إذ بلغت (149.6%) و(7.2%) على التوالي، وبالمقابل فإن الموازنة العامة قد حققت فائضاً مالياً في هذين العامين بمبلغ (44022) و(30049723) مليون دينار على التوالي، وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن الموازنة العامة قد حققت أعلى فائض في العام 2011 بمعدل نمو سنوي ليبلغ (68160.6%)، وأما بعد ذلك فقد انخفض الدين الخارجي من (51087124) مليون دينار في عام 2012 إلى (29000000) مليون دينار في عام 2022 (باستثناء العام 2020)، وبالمقابل نلاحظ بان الموازنة العامة قد حققت فائضاً مالياً من (14326828) مليون دينار في عام 2012 إلى (44737855) مليون دينار في عام 2022، ويعود سبب انخفاض الديون الخارجية إلى التزام العراق بشروط دول نادي باريس وأعادته جدولته الديون، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط وزياده الايرادات العامة نتيجة ارتفاع الايرادات النفطية في الأعوام التي حققت الموازنة العامة فيها فائضاً مالياً. وفيما يخص عام 2020 والتي زاد الدين الخارجي فيه إلى (46762744) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي موجب والبالغ (7.7%) نتيجة جائحه كورونا وانخفاض اسعار النفط اي (الصدمتين المزدوجتين)، مما تسبب ذلك إلى حدوث عجز في الموازنة العامة إلى (-12882754) مليون دينار في عام 2020.

الجدول (2): الموازنة العامة (عجز / فائض) للفترة (2004-2022) مليون دينار

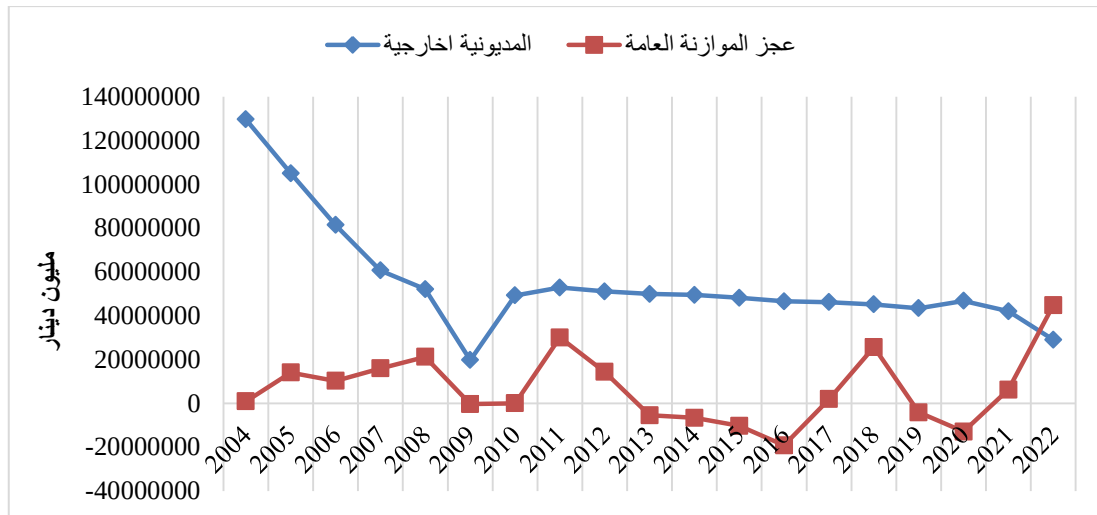
السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	الموازنة العامة (عجز/فائض)	معدل النمو السنوي %
1	2	3	4	
2004	32117491.3	32988850	871358.7	
2005	26375175.1	40435740	14060564.9	1513.6
2006	38806679.3	49055545	10248865.7	(-27.1)
2007	39031232.2	54964850	15933617.8	55.4
2008	59403374.7	80641041	21237666.3	33.2
2009	55589721	55243526	-346195	(-101.6)

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	الموازنة العامة (عجز/فائض)	معدل النمو السنوي %
1	2	3	4	
2010	70134201	70178223	44022	(-112.7)
2011	78757667	108807390	30049723	68160.6
2012	105139575	119466403	14326828	(-52.3)
2013	119127556	113660075	-5467481	(-138.1)
2014	112192126	105553850	-6638276	21.4
2015	82813611	72546345	-10267266	54.6
2016	73571003	54409270	-19161733	86.6
2017	75490115	77422172	1932057	(-110)
2018	80873189	106569834	25696645	1230
2019	111723523	107566995	-4156528	(-116.1)
2020	76082443	63199689	-12882754	209.9
2021	102849659	109081464	6231805	(-148.3)
2022	116959582	161697437	44737855	617.8

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: الجدولين (3) و(5).

الأعوام (2018-2022): البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، نشرات احصائية لسنوات عدة.

وأما بالنسبة للأعوام التي تم الاستثناء فيها وهي (2013 و2014 و2015 و2019) فقد حققت الموازنة العامة فيها عجزا ماليا إثر سيطرة العصابات الإرهابية على بعض المحافظات ونشوب حرب تحرير المدن فيها وبالوقت نفسه الهبوط الحاد في أسعار النفط وزيادة النفقات العامة لاسيما العسكرية منها. وبالاستناد إلى ما تقدم، يمكن توضيح العلاقة بين المديونية الخارجية وعجز الموازنة العامة بالشكل البياني (2)



الشكل(2): العلاقة بين الدين الخارجي وعجز الموازنة العامة للمدة (2022-2004)

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (2) من برنامج Microsoft Office Excel 2013

يوضح الشكل (2) بأن مسار الدين الخارجي أخذ بالانخفاض حتى عام 2009، ولكنها ارتفعت في عام 2010 لتأخذ بعد ذلك استقرارها وصولاً إلى عام 2021 ثم لتتخفف في نهاية عام 2022، وبالمقابل نلاحظ التذبذب الحاصل في مسار عجز الموازنة العامة أيضاً، ولكن نلاحظ وجود العجزات الحاصلة بعد عام 2013 إلى عام 2016 وحتى عام 2020، وهذا يعود إلى الظروف التي تعرض لها الاقتصاد العراقي من حروب وزعزعة الاستقرار الأمني للبلد وتقلبات أسعار النفط.

ثالثاً: انموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطنة ARDL

هو نموذج قياسي يستعمل لدراسة العلاقات طويلة المدى وقصيرة المدى بين المتغيرات الاقتصادية، يستخدم هذا النموذج عندما تكون البيانات غير متكاملة من الدرجة نفسها، أي عندما تكون بعض المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى بينما تكون متغيرات أخرى متكاملة من الدرجة الصفرية، (Pesaran, 2001: 289)

مميزات نموذج ARDL:

(1) يعدّ أنموذج ARDL أفضل بديل للتكامل المشترك، وذلك لأنه ليس شرطاً بأن تكون السلاسل الزمنية ساكنة من الدرجة نفسها، بل يمكن استخدامه إن كانت السلاسل الزمنية ساكنة عند المستوى أو ساكنة عند الفرق الأول أو خليط من الاثنين معاً، ويتم تعطيل إجراء اختبار ARDL إن كانت السلسلة الزمنية ساكنة عند الفرق الثاني (Pesaran, M.

.Hashem, and Yongcheol Shin, 1999: 289-326)

(2) يعطي أنموذج ARDL أفضل النتائج عندما يكون حجم العينة "عدد المشاهدات" صغيراً، وهذا على عكس اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيراً حتى تكون النتائج أكثر دقة وكفاءة (Narayan,

.Paresh Kumar, 2005: 115-130)

(3) إن استخدم أنموذج ARDL يساعد على تقدير العلاقات في الأجلين القصير والطويل معاً، في الوقت نفسه، وفي معادلة واحدة بدلاً من معادلتين منفصلتين.

(4) إن أنموذج ARDL يساعد على التخلص من المشاكل المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلة الارتباط الذاتي.

(5) يأخذ أنموذج ARDL عدداً كافياً من درجات الإبطاء (Lag) بصورة تلقائية.

(6) إن أنموذج ARDL قادر على التمييز بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة (Granger, Clive W. J, 1969: 424438).

رابعاً: التحليل القياسي للعلاقة بين الدين الخارجي وعجز الموازنة العامة

عرض نتائج نموذج ARDL ومناقشتها:

في هذا المطلب سوف يتم عرض نتائج أنموذج ARDL ومناقشتها؛ وذلك لتقدير دالة العلاقة بين المتغير المستقل الدين الخارجي ED، والمتغير التابع عجز الموازنة العامة GBD في الاقتصاد العراقي، وذلك من خلال النماذج الآتية: -

1: اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test

ان التحقق بوجود التكامل المشترك بين المتغير المستقل (الدين الخارجي ED) والمتغير التابع (عجز الموازنة العامة GBD)، فإنه يتطلب إجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك.

ان القرار بوجود التكامل المشترك بين المتغيرين (ED و GBD) يتم من خلال مقارنة قيمة (F) المحتسبة مع قيمة الحدين الأعلى I(1) والحد الأدنى I(0). فإذا كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من قيمة الحد الأعلى I(1) نقبل بالفرضية البديلة التي تنص على أن (هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرين ورفض فرضية العدم). وبالعكس إذا كانت قيمة (F) اقل من قيمة الحد الأدنى I(0) نقبل بفرضية العدم ورفض الفرضية البديلة والتي تنص على (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين)، وأما إذا وقعت قيمة (F) بين الحدين الأعلى والادنى فأن النتيجة هنا تكون غامضة وغير دقيقة بوجود التكامل المشترك، والجدول (3) في أدناه يوضح ما تقدم.

الجدول (3): نتائج اختبار الحدود Bounds test

Null Hypothesis: No levels

relationship

F-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
3.51	3.02	10%	9.609	F-statistic

838

4.16	3.62	5%	1	k*
4.79	4.18	2.5%		
5.58	4.94	1%		

الجدول (2): إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يكشف الجدول (3) في أعلاه بأن قيمة (F-statistic) المحتسبة والبالغة بقيمة (9.609838) هي أعلى من قيمة الحدين الأعلى والادنى بقيمة (4.16) و(3.62) على التوالي، وعند المستوى الاحتمالي Signif هو (5%)، مما يشير ذلك على أن هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرين (ED و GBD)، ومن ثم هنا نقبل بالفرضية البديلة ورفض فرضية العدم.

2: اختبار المعلمات المقدرة في الأجل القصيرة وUECM

هذا الاختبار يكشف تقدير المعلمات المقدرة في الأجل القصير، وذلك من أجل التعرف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلاً عن تحديد نوع العلاقة القصيرة (هل طردية أم عكسية؟).

فضلاً عن ، هذا الاختبار يكشف معامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM الذي يقيس سرعة عودة الأنموذج إلى التوازن في الأجل الطويل بين المتغير المستقل ED والمتغير التابع GBD في حالة التباعد والانحراف الحاصل في الأجل القصير، ومن شروط UECM* أن يكون سالب ومعنوي، فإذا تحقق هذا الشرط فإن الأنموذج يقترب من حالة التوازن في الأجل الطويل، وبالعكس، إذا كان غير ذلك فإن الأنموذج يبتعد عن حالة التوازن.

والجدول (4) في أدناه يوضح نتائج تقدير معلمة المتغير التابع في الأجل القصير للتباطؤ الزمني. ويمكن توضيح ذلك إحصائياً واقتصادياً في أدناه.

الجدول (4): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

فقط ED تشير إلى k) في الجدول إلى عدد المتغيرات المستقلة، وهذا يعني أن Value (أي k تشير قيمة *): هو معامل تصحيح الخطأ غير المقيد، لذا فهو مصطلح يستخدم في علم الاقتصاد وقياسات الاقتصاد الكلي، ولا سيما UECM (*). واختبارات السكون، ويستخدم لنمذجة السلاسل الزمنية غير المتوازنة، ويقاس ARIMAX في تحليل نماذج الانحدار الذاتي المتكامل مقدار الانحراف عن التوازن في السلاسل الزمنية، أي مدى ابتعادها عن قيمتها المتوقعة، لذا فهو يُستخدم لتصحيح هذا الانحراف، وتحسين دقة التنبؤات المستقبلية.

Coefficien				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	t	Variable
0.0000	7.601564	0.124015	0.942711	D(GBD(-1))
-	-	-	-	-
0.1622	1.434231	0.191260	-0.274311	D(GBD(-2))
-	-	-	-	-
0.0396	2.154854	0.156357	-0.336927	D(ED)
-	-	-	-	-
0.0060	2.966806	0.105955	-0.314347	CointEq(-1)*

الجدول (4): إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يوضح الجدول (4) التأثير العكسي أو السلبي للدين ال خارجي ED على عجز الموازنة العامة GBD عند التباطؤ الزمني (D(ED)، وهذا يعني أن زيادة الدين الخارجي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض عجز الموازنة العامة بمقدار (0.33-%) وعند مستوى معنوي بقيمة احتمالية بلغت (0.0396).

ويمكن ارجاع سبب هذه العلاقة العكسية بشكل أساسي إلى إعادة جدولة الديون بعد العام 2005 وإطفاء أو شطب نسبة كبيرة من هذه الديون الخارجية كاتفاقيات نادي باريس وغيرها .

وبالاستناد إلى ما تقدم ايضاً، فإن الجدول (3) من جانب آخر يوضح معامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، الذي بلغت قيمته (-0.314347) سالباً ومعنوياً عند قيمة احتمالية بلغت (Prob=0.0060)، وهو الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة توازنه في الأجل القصير بين المتغير المستقل (الدين الخارجي ED) والمتغير التابع (عجز الموازنة العامة GBD) باتجاه علاقة التوازن في الأجل الطويل، وهذا يعني أن معامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM يفسر بأن ما قيمته (0.31-%) من الأخطاء الحاصلة في الأجل القصير في GBD للمدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحها في المدة الحالية t من أجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل عند حدوث صدمة أو أي تغير يحدث في المتغير المستقل.

3: الاختبارات التشخيصية للبواقي

إن التأكد من مدى صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة سوف نقوم بإجراء بعض الاختبارات التشخيصية لإثبات ذلك وكما يلي: -

أ - اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

هذا الاختبار يستعمل للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي. والجدول (5) يوضح ذلك.

الجدول (5): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.593717	Prob. F(2,23)	0.5605
Obs*R-squared	1.669163	Prob. Chi-Square(2)	0.4341

الجدول (5): إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يوضح الجدول (5) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، إذ نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) المحسوبة قد بلغت (Prob=0.593717) وهي أكبر من المستوى (5%)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي، ومن ثم يجب القبول بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتنبقيات العشوائية ورفض الفرضية البديلة. ومن ثم فإن هذا الاختبار يعزز من دقة نتائج الأنموذج لـ ARDL.

ب . اختبار مشكلة اختلاف التباين

يستعمل هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين للبواقي، والجدول في أدناه يوضح ذلك.

الجدول (6): نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.064237	Prob. F(1,31)	0.8016
Obs*R-squared	0.068240	Prob. Chi-Square(1)	0.7939

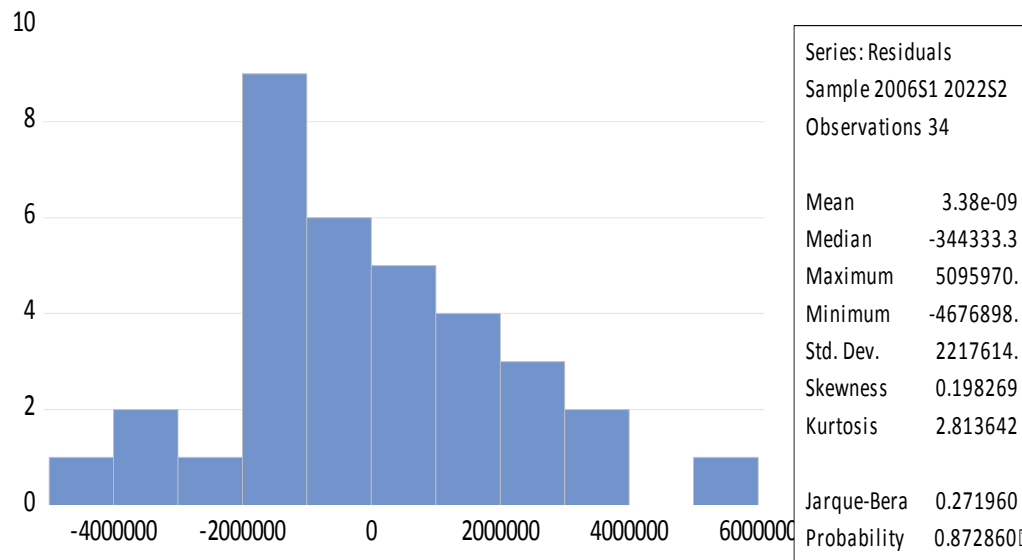
الجدول (6): إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يوضح الجدول (6) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ (ARCH)؛ إذ نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) قد بلغت (Prob=0.064237) وهي أكبر من المستوى (5%)، وهذا يعني إن الأنموذج يخلو من مشكلة اختلاف التباين، ومن ثم يجب القبول بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة اختلاف التباين بين المتنبقيات العشوائية ورفض الفرضية البديلة. ومن ثم فإن هذا الاختبار يعزز من دقة نتائج الأنموذج لـ ARDL.

ج. اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Test

هذا الاختبار يستعمل للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي. والشكل (3) يوضح ذلك.

الشكل (3): نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي



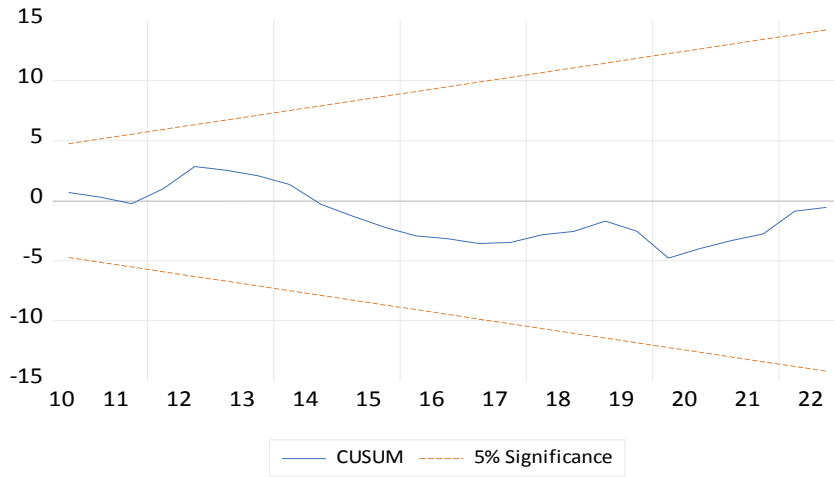
الشكل (3) إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يبين الشكل (3) نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي لـ (Jarque-Bera)، إذ نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية له قد بلغت (Prob=0.2719601) وهي أكبر من المستوى (5%)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة في التوزيع الطبيعي، ومن ثم هنا يجب أن نقبل بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي ورفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة التوزيع الطبيعي، ومن ثم فن هذا الاختبار يعزز من دقة نتائج الأنموذج لـ ARDL.

د. اختبار الاستقرار الهيكلي لأنموذج ARDL

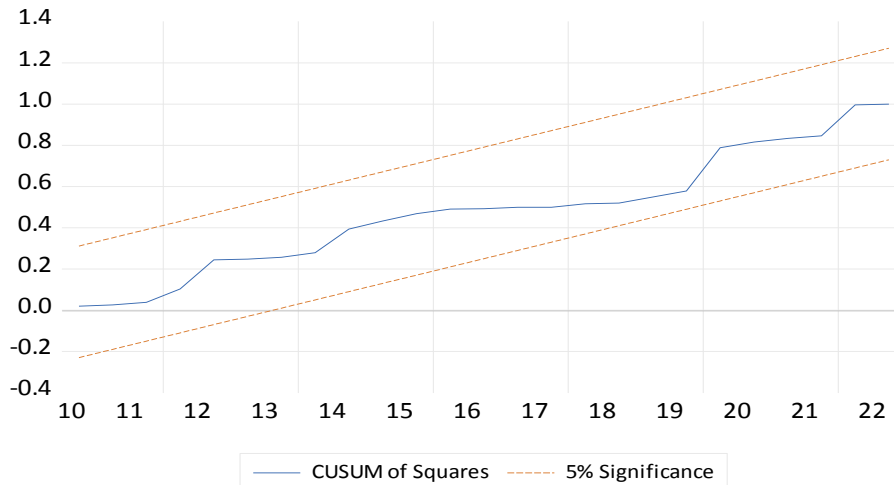
يستعمل هذا الاختبار للتأكد من استقراره أنموذج ARDL عن طريق استعمال المجموع التراكمي للبواقي المقطرة في الشكلين لـ (CUSUM) و (CUSUM Of Squares)، ويتحقق الاستقرار الهيكلي لمعطيات الأنموذج إذا كان الخط الأزرق المتعرج يقع داخل الحدود الحرجة المنقطة الحمراء عند المستوى (5%). وبالعكس إذا كان الخط الأزرق يقع خارج الحدود الحرجة، فإن الاستقرار الهيكلي لأنموذج لا يتحقق. والشكلان في أدناه يوضحان ذلك.

الشكل (4): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM)



الشكل (4): إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

الشكل (5): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM Of Squares)



الشكل (5): إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يوضح الشكلان (4) و(5) نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM) و (CUSUM Of Squares)، إذ نلاحظ بأن الخط الأزرق المتعرج في الشكلين يقع داخل الحدود الحرجة المنقطة الحمراء، وهذا يعني أن المعلومات المقدرة للأنموذج مستقرة، ومن ثم فإن هذا الاختبار يعزز من دقة نتائج الأنموذج لـ (ARDL).

الاستنتاجات

1. ان الاتفاقيات التي حصلت مع العراق بشأن ديون نادي باريس وخارج نادي باريس قد أسهمت بشكل إيجابي في خفض الديون الخارجية للعراق، هذا من جانب ومن جانب اخر، فإن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي GDB، كانت بحدود نسب اقل من (60%)، وذلك نتيجة زيادة GDB، بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الكميات المصدرة منه.
2. ان اللجوء إلى الدين الخارجي بوصفه وسيلة لتمويل عجز الموازنة، من شأنه يؤدي إلى خلق أعباء مالية إضافية على الموازنة العامة نتيجة لزيادة أعباء خدمة الدين؛ فضلاً عن تنامي عجز الموازنة نتيجة لزيادة الانفاق العام.

3. وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنه طويلة الاجل بين الدين الخارجي وعجز الموازنة العامة في العراق.
4. يخلو النموذج المقدر للدين الخارجي وعجز الموازنة العامة من مشاكل الاختبارات التشخيصية للبواقي المقدرة.

التوصيات

1. ضرورة إنفاق الديون الخارجية على استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لتمويل المشاريع الإنتاجية، مما يؤدي إلى تراكم رؤوس الأموال وزيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة مستوى الدخل القومي.
2. أن على الحكومة العراقية تقليل الاعتماد على الدين الخارجي كوسيلة لتمويل عجز الموازنة العامة، لكونه بالعملة الأجنبية وهذا ما يعرض الاقتصاد العراقي للازمات الخارجية
3. ينبغي على الحكومة العراقية ان تأخذ بنظر الاعتبار مخاطر تقلبات أسعار النفط وتذبذب وارداتها عند اعداد الموازنة، بالإضافة إلى وضع سياسات خاصة للتعامل مع تقلبات أسعار النفط واختلالات الموازنة العامة (عجز/فائض)، والعمل على الاحتفاظ بالفوائض المالية في صناديق سيادية تسهم في تخفيض عبء الديون الخارجية.
4. ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية بالدرجة الأولى وذلك من خلال تحفيز الادخار المحلي وعدم الاعتماد على التمويل الخارجي المتمثل بالقروض الخارجية.

المصادر

1. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية
3. جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين الخارجي، للسنوات (2004-2019).
4. صندوق النقد الدولي، اتفاقية تمويل ممددة في العراق، 2010. متوفر على الرابط الاتي:
<https://www.imf.org/en/News/Articles/2016/07/07/19/55/PR16321-Iraq-IMF-Executive-Board-Approves-US5-34-billion-Stand-By-Arrangement>
5. صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات المالية العامة، 2023.
6. صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات المالية العامة، 2023، ص 25.
7. Pesaran, M. Hashem, and Yongcheol Shin, An autoregressive distributed lag modelling approach to cointegration analysis, Oxford Universi Press, USA, 1999, PP: 288.
8. Narayan, Paresh Kumar, The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests, Elsevier, 2005, PP: 115-130
9. Granger, Clive W. J, "Investigating causal relations by econometric models and cross-spectral methods, Econometrica, 1969, PP: 424-438.